

## ردود الفعل

— القدس، ١٥/١٢/١٩٨١).

وكذلك، فقد بعث زعماء دروز الجولان برسالة الى الامين العام للأمم المتحدة، يحتجون فيها على ضم منطقتهم الى اسرائيل، ويعلمون رفضهم البرامج المدرسية والأنظمة الضريبية والتشريعية والقضائية التي فرضتها اسرائيل على المرتفعات السورية. (نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره). جاء ذلك بعد ان عم الاضراب الشامل كافة قرى الجولان، حيث اغلقت جميع المدارس والمحال التجارية ابوابها احتجاجاً على القرار الصهيوني بضم الجولان، رغماً عن التحذيرات التي اطلقها ضابط التربية والتعليم الصهيوني في قيادة الحكم العسكري بوجوب دوام الطلبة والمعلمين والمديرين في مدارسهم (وفا، ١٦/١٢/١٩٨١).

اما على الصعيد الفلسطيني، فقد صرح مصدر اعلامي مسؤول لوكالة الانباء الفلسطينية وفا، قائلاً: «الخطوة الخطيرة التي اقدمت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني بضم الهضبة السورية المحتلة، الى ما اسمته بأراضي دولة اسرائيل، تثير قلقاً كبيراً لدى شعبنا وثارنا الفلسطينيين من حيث ان هذه الخطوة انما تمثل محاولة جديدة على طريق محو هوية الاراضي العربية، وان هذا الاجراء الذي يخالف الاعراف والمواثيق الدولية ما كان ليلم لولا تشجيع الولايات المتحدة الاميركية». وتساءل المصدر: «هل تكون هذه الخطوة حافزاً لقوى المواجهة كي ترصد صفوفها وتستعد بعزيمة اكبر للتصدي للعدو الصهيوني، وبالتالي للولايات المتحدة الاميركية، بحركة هذا العدو الذي يشكل القاعدة المتقدمة لها؟! (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨١). وصرح الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، مستنكراً اجراء الضم الصهيوني للجولان، ومعتبراً اياه دليلاً واضحاً على السياسة التوسعية التي ترفض السلام العادل مهما كانت شروطه وقال: «ان الولايات المتحدة تقف وراء اسرائيل في سياستها هذه، وهي التي وقعت معها قبل ايام اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي» (السفير، ١٤/١/١٩٨٢).

ونظراً لتأثير قرار ضم الجولان، وانعكاساته المباشرة على الوضع الفلسطيني، عقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعاً طارئاً برئاسة ياسر

تكتفت ردود الفعل العربية والعالمية والفلسطينية على قرار الضم؛ وبالرغم من ان هذا التقرير سيركز على المواقف الفلسطينية، ورؤيتها لخلفيات الضم ومخاطره، فإنه لا بد من الاشارة الموجزة الى مواقف عربية، وبخاصة الى الموقف السوري لما له من مساس مباشر بمسألة الجولان، ولأن المخاطر المترتبة على قرار الضم تستهدف الموقف الفلسطيني الراضل لمنطق تسويات كامب ديفيد، او ما يشابهها. فعلى أثر قرار اسرائيل ضم الجولان عقد مجلس الشعب السوري جلسة خاصة لمناقشة ذلك، تحدث فيها عبد الحليم خدام، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية، وأشار الى نتائج القرار الاسرائيلي بالضم من وجهة نظر الحكومة السورية وحددها بالنقاط التالية:

— ان سوريا تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الاجراءات المناسبة مع هذا الخرق الكبير والقاضح لميثاق الامم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار ٢٣٨.

— ان هذا القرار الاسرائيلي يعني ضمماً للاراضي السورية المحتلة وشن حرب على سوريا، والغاء لوقف اطلاق النار.

— يؤكد هذا القرار الاسرائيلي السياسة العدوانية والتوسعية للكيان الاسرائيلي العدواني، ويكشف اي سلام يريده هذا الكيان (الثورة، ١٦/١٢/١٩٨١).

وقد اشارت الصحافة السورية الى اهداف خطوة الضم، واعتبرت القرار الصهيوني بضم الجولان خطوة عدوانية، في سلسلة الاعمال العدوانية المبيتة التي تستهدف ضرب صمود سوريا، ومحاولة تركيعها بعد ان اصبح موقفها القومي عقبة اساسية في وجه امتداد سياسة التوسع، والسيطرة الصهيونية على المنطقة (افتتاحية الثورة، ١٨/١٢/١٩٨١).

هذا، وقد اثار قرار الضم سكان الجولان العرب، فأعلنت لجنة المبادرة الدرزية رفضها لقرار ضم الجولان، وصرح الشيخ سليمان كنج، ابو صالح، باسم سكان الهضبة، بانهم لن يقبلوا قرار الضم الاسرائيلي هذا، حتى ولو دفنوا احياء وأضاف: «نحن سوريون وسنيقي، ولن ننفصل عن وطننا الام مهما كلف ذلك من ثمن». (الشعب